

استطلاع للرأي العام حول:

الأوضاع العامة، التعديلات الدستورية، والإجراءات الحكومية







**31/كانون الثاني-يناير 2022**

**مركز الدراسات الإستراتيجية – الجامعة الأردنية**

|  |
| --- |
|  |

استطلاع للرأي العام:

الأوضاع العامة، التعديلات الدستورية، والإجراءات الحكومية

لمزيد من المعلومات أو الاستفسار يُرجى الاتصال بمركز الدراسات الاستراتيجية على العنوان:

دائرة استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية - هاتف: 5300100 (6 962) - فاكس: 5355515 (6 962)

يرجى العلم بأن الآراء الواردة في الاستطلاع تمثل وجهة نظر المستطلعين فقط، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر المركز، أو الجامعة الأردنية، أو العاملين فيهما.

**مقدمة**

استكمالاً لعمل مركز الدراسات الاستراتيجية بدراسة آراء المواطنين الأردنيين حول مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الأردن والمتعلقة بالتعديلات الدستورية، والاجراءات الحكومية الاخيرة، قام مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بتنفيذ دراسة في جميع مناطق المملكة على عينة وطنية ممثلة خلال الفترة من (15-20/1/2022)، حيث هدفت الدراسة الى:

1. الأوضاع العامة الراهنة
2. مدى الرضى عن التعديلات الدستورية ودورها في تطوير الحياة السياسية
3. مدى الرضى عن القرارات الحكومية الأخيرة المتعلقة بتحسين الأوضاع الاقتصادية.

**أبرز النتائج**

**الأوضاع العامة الراهنة**

* ثلث الأردنيين فقط يعتقدون أن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الصحيح و62% يعتقدون أنها تسير في الاتجاه الخاطئ.
* البطالة وسوء الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة وازدياد نسب الفقر اهم المشكلات التي تواجه الأردنيين، يليها ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وتفاقم الوضع الصحي المرتبط بفيروس كورونا.
* الأوضاع الإقليمية الغير مستقرة والضغوط الخارجية على الأردن أهم المشكلات السياسية التي تواجه الأردن.
* ضعف الاداء الحكومي والتخبط في اتخاذ القرارات وضعف اداء مجلس النواب في القيام بمهامه، تشكل التحديات السياسية للأردنيين

**الدستور والتعديلات الدستورية**

* خمس الأردنيين فقط أفادوا بأنهم اطلعوا على الدستور الاردني او بعض مواده، و80% لم يسبق لهم الاطلاع على الدستور الأردني.
* خمس الأردنيين (22%) فقط عرفوا عن التعديلات الدستورية التي اوصت بها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية والتي اقرها مجلس الأمة، و78% لم يعرفوا او يطلعوا على هذه التعديلات.
* نصف الأردنيين (51%) الذين اطلعوا على التعديلات الدستورية (من الـ 22%) لديهم معرفة قليلة بالمواد الدستورية التي تم تعديلها على الدستور، و31% لديهم معرفة متوسطة، و15% ليس لديهم معرفة على الاطلاق وانما فقط سمعوا عنها.
* ثلث الأردنيين (36%) الذين اطلعوا على التعديلات الدستورية راضون عن هذه التعديلات، و(33%) يعتقدون انها ستؤدي الى احراز تقدم ملموس بالحياة السياسية في الأردن، بينما يعتقد (67%) أن هذه التعديلات لن يكون لها أثر إيجابي في احراز تقدم ملموس بالحياة السياسية في الأردن.
* إضافة كلمة " الاردنيات" الى عنوان الفصل الثاني من الدستور الأردني كانت أبرز التعديلات التي **سمع/عرف** عنها الأردنيون (37%)، تليها التعديل المتعلق بتخفيض سن الترشح لعضوية مجلس النواب لسن 25 سنة (14%)، ومن ثم تمكين المرأة ودعمها للقيام بدورها (6%).
* يعتقد (14%) من الأردنيين فقط ان التعديلات المتعلقة بتمكين الشباب وتفعيل دورهم هي أبرز التعديلات على الدستور الأردني، ومن ثم التعديلات المتعلقة بتمكين المرأة (13%)، والتعديلات المتعلقة بمجلس النواب ومهامه وادارته (6%)، والتعديلات المتعلقة بصلاحيات مجلس الوزراء (4%)، والتعديلات المتعلقة بتمكين وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن (4%).
* يعتقد ربع الأردنيين (25%) أن السبب الرئيسي لإضافة كلمة " **الأردنيات"** الى عنوان الفصل الثاني من الدستور هو لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، و(12%) يعتقدون ان هذه الإضافة هي لإعطاء إيجابية ومساواة للمرأة في الدستور الأردني، و (12%) لا يعتقدون بوجود أسباب واضحة لمثل هذه الإضافة.
* غالبية الأردنيين يؤيدون التعديلات الدستورية التي اقرها مجلس الامة، وكانت اعلى نسبة تأييد للمواد المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، وتمكين المرأة والشباب، فيما كانت اقل نسبة تأييد للمواد المتعلقة بتخفيض سن الترشح لعضوية مجلس النواب ليصبح 25 سنة شمسية بدلا من 30 سنة، والفقرة المتعلقة بالسماح لرئيس الوزراء او الوزير او من ينوب عنهم في مخاطبة مجلسي النواب والاعيان، وتكليف الهيئة المستقلة للانتخاب في النظر في طلبات تأسيس الاحزاب السياسية ومتابعة شؤونها وفقا لأحكام القانون.

**مجلس الامن القومي الأردني**

* فقط (14%) من الأردنيين عرفوا عن تشكيل مجلس الامن القومي الأردني، و86% لم يعرفوا عن تشكيله، ويؤيد تشكيله 56% من الأردنيين الذين عرفوا عنه (من الـ 14%)، فيما لا يؤيد تشكيله 30% من الأردنيين الذين عرفوا عنه.
* يعتقد (47%) من الأردنيين أن مجلس الأمن القومي لن يؤثر سلباً على الولاية العامة للحكومة وصلاحياتها، فيما يعتقد (37%) أن مجلس الامن القومي سيصادر الولاية العامة والصلاحيات الدستورية للحكومة، و(16%) لا يعرفون.

**مجلس النواب والتعديلات الدستورية**

* (1%) فقط من الأردنيين تابعوا جميع نقاشات مجلس النواب حول التعديلات الدستورية، وثلثي الأردنيين (67%) لم يتابعوا نقاشات مجلس النواب حول التعديلات الدستوري، و(32%) تابعوا بعضاّ من هذه النقاشات، و(28%) من الذين تابعوا نقاشات مجلس النواب حول التعديلات الدستورية راضون عن أداء المجلس في مناقشة التعديلات الدستورية.
* يعتقد (44%) من الأردنيين ان التعديلات الدستورية لن تحصن الإصلاحات السياسية، ويعتقد (39%) من الأردنيين أن التعديلات الدستورية ستحصن الاصلاحات السياسية من التدخلات الأمنية وتشجع المواطنين على الانخراط في المشاركة السياسية، و(17%) لا يعرفون.
* (41%) من الأردنيين يعتقدون أن الأحزاب السياسية الجديدة هي التي سوف تقود المرحلة القادمة في الحياة السياسية الأردنية، فيما يعتقد (27%) أن المرحلة القادمة ستقودها أحزاب قائمة حالياً، و (32%) لا يعرفون.

**الحكومة والقرارات الاقتصادية الأخيرة**

* + (15%) فقط من الأردنيين سمعوا عن الإجراءات والقرارات الحكومية المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي والتي تم الإعلان عنها في مؤتمر صحفي في 9/1/2022. ويعتقد (38%) من الذين سمعوا عن هذه القرارات (من الـ 15%) ان مثل هذه القرارات سوف تساهم في زيادة النمو وتحسن الوضع المعيشي للمواطنين، فيما لا يعتقد بذلك (62%) من الأردنيين.
  + يعتقد (45%) من الأردنيين أن تعديل التعرفة الجمركية وتعديل فئاتها الجمركية من 11 فئة الى 4 فئات سيسهم في تعزيز القوة الشرائية في السوق المحلية، فيما يعتقد 51% ان توحيد المرجعية العامة الرقابية على الحدود لتكون من اختصاص دائرة الجمارك العامة فقط سيسهم في تسهيل تدفق البضائع وتنظيم دخولها للأردن.
  + يعتقد 47% من الأردنيين ان قرار الحكومة في وضع سقوف سعرية لبعض البضائع سيسهم في حماية المستهلك ويحقق العدالة بين التجار.
  + نصف الأردنيين (48%) يعتقدون أن تخصيص مبلغ 80 مليون دينار من موازنة 2022 لتحفيز القطاع الخاص والتشغيل سيمكن القطاع الخاص من النمو وزيادة منافسته.
  + أكثر من نصف الأردنيين (53%) يعتقدون أن الحكومة كانت قادرة على توسيع شرائح المستفيدين والمؤمنين صحياً ورفع قدرة النظام الصحي.
  + (57%) من الأردنيين يعتقدون أن برنامج "حماية" وبرنامج "استدامة" الذين أطلقهما الضمان الاجتماعي ساهما في حماية سوق العمل ودعم العاملين خلال السنة الماضية.

**لجنة تحديث القطاع العام**

* + فقط (7%) من الأردنيين سمعوا عن لجنة تحديث القطاع العام التي تم تشكيلها بتاريخ 23/12/2021، ولم يسمع عنها الغالبية العظمى من الأردنيين (88%). وحوالي نصف الذين سمعوا عنها (من الـ 7%) (52%) يعتقدون أن هذه اللجنة ستنجح في تحديث القطاع العام.

**الجداول والاشكال**

بشكلٍّ عام. هل تعتقد أن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الإيجابي، أم السلبي؟

آخذاً جميع الامور بعين الاعتبار، ما هي برأيك أهم مشكلة تواجه الأردن اليوم؟

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |
|  | %النسبة |
| ارتفاع نسب البطالة | 42.9 |
| سوء الاوضاع الاقتصادية بصفة عامة | 15.3 |
| ازدياد نسبة الفقر | 11.4 |
| ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة | 9.2 |
| تفاقم الوضع الصحي وملف كورونا | 6.1 |
| انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية | 3.5 |
| تردي الخدمات العامة (التعليم، النقل، المياه، الكهرباء) | 3.2 |
| الاصلاحات السياسية الغير مكتملة | 2.4 |
| انتشار المخدرات والجريمة | 1.8 |
| سوء الاوضاع الاجتماعية | 1.0 |
| لا أعرف | 3.3 |
| المجموع | 100.0 |

ما هي برأيك أهم مشكله سياسية تواجه الأردن وينبغي على الحكومة معالجتها بشكل عاجل؟

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |
|  | %النسبة |
| المحيط الغير مستقر والضغوط الخارجية على الاردن | 13.0 |
| ضعف الاداء الحكومي والتخبط في اتخاذ القرارات | 5.6 |
| ضعف اداء مجلس النواب في القيام بمهامه | 5.6 |
| تحديات اللجوء وأثره على الاقتصاد الاردني | 5.4 |
| الفساد والواسطة والمحسوبية | 3.8 |
| مشاكل اقتصادية واجتماعية | 2.5 |
| المشاكل المرتبطة بالتعديلات الدستورية | 0.8 |
| لا يوجد مشاكل سياسية | 20.7 |
| أخرى | 0.8 |
| لا أعرف | 41.8 |
| المجموع | **100.0** |

هل سبق واطلعت على الدستور الأردني؟

هل قرأت/عرفت عن التعديلات الدستورية التي اوصت بها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية والتي قام مجلس النواب بمناقشتها واقرارها؟

هل لك ان تذكر لي أياً من هذه التعديلات المقترحة؟ من الـ(22%)

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |
|  | %النسبة |
| إضافة كلمة الاردنيات لعنوان الفصل الثاني من الدستور | 37.0 |
| تخفيض سن الترشح لعضوية مجلس النواب لسن 25 سنة | 14.0 |
| تمكين المرأة ودعمها للقيام بدورها | 5.7 |
| تعديلات متعلقة بمجلس النواب (منع الجمع بين عضوية المجلس ومنصب وزير، تخفيض سن الترشح...الخ) | 3.0 |
| تعديل مدة رئاسة مجلس النواب | 2.3 |
| تأسيس مجلس الامن القومي الاردني | 2.0 |
| تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية | 1.0 |
| أخرى | 10.0 |
| لا أعرف | 25.0 |
| المجموع | **100.0** |

ما هي معرفتك بالمواد التي تم تعديلها على الدستور؟ من الـ(22%)

بشكل عام، الى أي درجة انت راضٍ عن التعديلات الدستورية التي اقرها مجلس النواب؟ من الـ(22%)

الى أي درجة تعتقد أن هذه التعديلات سوف تؤدي الى إحراز تقدم ملموس بالحياة السياسية في الأردن؟ من الـ(22%)

**الى أي درجة تؤيد كلا من التعديلات التالية**

|  | اؤيد بشدة | أؤيد | اعارض | اعارض بشدة | لا أعرف/ رفض الإجابة | الوسط الحسابي % | المجموع |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| إلغاء حكم الجمع بين عضوية مجلس الأمة والمنصب الوزاري | 32 | 38 | 13 | 5 | 12 | 71 | 100 |
| تعديل عنوان الفصل الثاني من الدستور ليصبح: (حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم) | 22 | 45 | 17 | 9 | 7 | 62 | 100 |
| تخفيض سنّ الترشُّح لمجلس النواب ليصبح (25) سنة شمسية | 20 | 34 | 23 | 20 | 3 | 52 | 100 |
| يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإساءة والاستغلال | 58 | 37 | 3 | 1 | 1 | 85 | 100 |
| تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز. | 48 | 42 | 5 | 3 | 2 | 80 | 100 |
| تكفل الدولة ضمن حدود إمكانياتها تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم وتعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون | 53 | 42 | 2 | 0 | 3 | 84 | 100 |
| تعقد جلسة الثقة بالوزارة أو بأيّ وزير منها إما بناء على طلب رئيس الوزراء وإما بناء على طلب موقع من عدد لا يقل عن (25%) من أعضاء مجلس النواب. | 15 | 51 | 14 | 5 | 15 | 63 | 100 |
| لرئيس الوزراء أو للوزير أو من ينوب عنهم حق الكلام في مجلسَي الأعيان والنواب، ولهم حق التقدم على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلسين. | 12 | 49 | 19 | 9 | 11 | 57 | 100 |
| يتوجب على أي وزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري إلى أي مجلس نواب جديد وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر واحد من تاريخ اجتماع هذا المجلس. | 15 | 61 | 9 | 3 | 12 | 66 | 100 |
| إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بالأكثرية المطلقة من مجموع عدد أعضائه وجب عليها أن تستقيل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الوزارة التي تليها | 24 | 53 | 10 | 2 | 11 | 70 | 100 |
| لمجلس النواب حق إحالة الوزير العامل إلى النيابة العامة مع إبداء الأسباب المبررة لذلك ولا يصدر قرار الإحالة إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب. | 28 | 55 | 6 | 2 | 9 | 74 | 100 |
| للمحكمة الدستورية حق تفسير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه ما لا يقل عن (25%) من أعضاء أي من مجلسي الأعيان أو النواب ويكون قرارها نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية. | 18 | 52 | 7 | 2 | 21 | 69 | 100 |
| يقتصر حق الطعن المباشر في دستورية القوانين والأنظمة النافذة لدى المحكمة الدستورية على كل من: أ- ما لا يقل عن (25%) من أعضاء مجلس الأعيان أو من أعضاء مجلس النواب. ب- مجلس الوزراء. | 16 | 44 | 15 | 4 | 21 | 64 | 100 |
| تكليف الهيئة المستقلة للانتخاب النظر في طلبات تأسيس الأحـزاب السياسيـــــــة ومتابعة شؤونها وفقًا لأحكام القانون | 12 | 47 | 15 | 8 | 18 | 59 | 100 |
| ينتخب مجلس النواب في بدء الدورة العادية رئيسًا له لمدة سنة شمسية واحدة ويجوز إعادة انتخابه بدلا من ان كانت سنتين | 19 | 55 | 12 | 6 | 8 | 65 | 100 |
| تختص محكمة التمييز بدلا من القضاء بحق الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب وفقًا لأحكام القانون. | 11 | 51 | 11 | 4 | 23 | 63 | 100 |
| يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس النواب أن يستقيل بكتاب يقدمه إلى رئيس المجلس وتعتبر الاستقالة نافذة من تاريخ تقديمها، بدلا من ان يتم عرضها على مجلس النواب للموافقة عليها. | 18 | 51 | 13 | 7 | 11 | 63 | 100 |
| الحكومة التي يحُل مجلس النواب في عهدها قبل الأشهر الأربعة الأخيرة التي تسبق انتهاء مدة المجلس تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها. | 14 | 52 | 11 | 4 | 19 | 65 | 100 |

هل سمعت/عرفت عن تشكيل مجلس الامن القومي الأردني؟

هل أنت مع تشكيل مجلس الأمن القومي الأردني؟ من الـ(14%)

أي من العبارتين التاليتين يمثل رأيك: من الـ(14%)

هل تابعت نقاشات مجلس النواب حول التعديلات الدستورية؟

الى أي درجة انت راض عن أداء مجلس النواب في مناقشة التعديلات الدستورية؟ من الـ(33%)

أعتقد أن التعديل الدستوري الأكثر أهمية هو.....

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |
|  | %النسبة |
| التعديلات المتعلقة بتمكين الشباب وتفعيل دورهم | 14.2 |
| التعديلات المتعلقة بتمكين المرأة | 13.0 |
| التعديلات المتعلقة بمجلس النواب ومهامه وادارته | 6.0 |
| التعديلات المتعلقة بصلاحيات مجلس الوزراء | 3.8 |
| التعديلات المتعلقة بتمكين وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن | 3.6 |
| التعديلات المتعلقة بقانون الاحزاب | 1.3 |
| التعديلات المتعلقة بتأسيس مجلس الامن القومي الاردني | 0.8 |
| التعديلات الاخرى | 3.8 |
| لا يوجد | 10.3 |
| لا أعرف | 43.2 |
| المجموع | 100.0 |

هل ستحصن/تحمي التعديلات الدستورية الاصلاحات السياسية من التدخلات الأمنية وتشجع المواطنين على الانخراط في المشاركة السياسية؟

حصل الكثير من الجدل والنقاش الحاد بين النواب حول مقترح تعديل الفصل الثاني من الدستور بإضافة كلمة " الاردنيات" الى نص المادة، هل سمعت عن هذا التعديل

باعتقادك، ما هو السبب الرئيسي لإضافة كلمة " الاردنيات" الى عنوان الفصل الثاني من الدستور؟ من الـ(58%)

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |
|  | %النسبة |
| تحقيق التساوي بين الرجل والمرأة | 24.8 |
| لا يوجد اسباب واضحة | 12.2 |
| اضافة ايجابية ومساواة للمرأة في الدستور | 11.8 |
| بناء على طلبات اصلاحية خارجية واتفاقات دولية | 6.1 |
| تفكيك المجتمع الاردني وتفرقته | 4.1 |
| أخرى | 2.7 |
| لا أعرف | 38.3 |
| المجموع | 100.0 |

هل تعتقد أن المرحلة القادمة ستقودها أحزاب قائمة أم أحزاب تتشكل حديثاً.

أعلن رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة في المؤتمر الصحفي الذي تم عقده في (9/1/2022)، جملة من الإجراءات والقرارات الحكومية المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي

ما هو رأيك بهذه الإجراءات والقرارات من ناحية تأثيرها الاقتصادي على المواطن؟ من الـ(15%)

هل تعتقد أن الإجراءات والقرارات الحكومية المتعلقة بالاقتصاد سوف تساهم في زيادة النمو وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين؟

الى اي درجة تعتقد ان تعديل التعرفة الجمركية وتعديل فئاتها الجمركية من 11 فئة الى 4 فئات سيسهم في تعزيز القوة الشرائية في السوق المحلية؟

الى أي درجة تعتقد ان توحيد المرجعية العامة الرقابية على الحدود لتكون من اختصاص دائرة الجمارك العامة فقط سيسهم في تسهيل تدفق البضائع وتنظيم دخولها

وضعت الحكومة سقوفاً سعرية لبعض البضائع، الى أي درجة تعتقد ان ذلك سيسهم في حماية جيب المستهلك ويحقق العدالة للتجار؟

خصصت الحكومة 80 مليون دينار من موازنة 2022 لتحفيز القطاع الخاص والتشغيل، الى أي درجة سيمكن ذلك القطاع الخاص من النمو وزيادة منافسته بهدف دفع عجلة الاقتصاد

الى أي درجة كانت الحكومة قادرة على توسيع شرائح المستفيدين والمؤمنين صحياً ورفع قدرة النظام الصحي خلال العام الماضي؟

الى إي درجة تعتقد ان برنامج "حماية" وبرنامج “استدامة" الذين أطلقهما الضمان الاجتماعي ساهما في حماية سوق العمل ودعم العاملين خلال العام الماضي

أعلنت الحكومة في 23/12/2021 عن تشكيل لجنة لتحديث القطاع العام، برئاسة رئيس الوزراء، هل سمعت/عرفت عن هذه اللجنة؟

هل تعتقد أن اللجنة سوف تنجح في تحديث القطاع العام (الحكومي)؟ من الـ(7%)